

العراق بين أزمته النقدية والقيود الامريكية

د. سرمد الجميل

في الحقيقة ان اعادة هيكلة النظامين المالي والمصرفي وخاصة عندما نتكلم عن مسألة السوق فأنا نتناول النظام المالي. موضوع سعر الصرف قد يتناوله البعض على انه مسألة مجردة، وسعر صافي، ولكن غالبا ما كنت اسأل اي الاسعار أفضل؟ ان يكون سعر الصرف بقيمة دينار عالية اي سعر الصرف عالي أم منخفض ليحفظ لنا قيمة الدينار. في الحقيقة هناك لبس كبير في هذا الموضوع. يعني ان يكون هناك تقييم للدينار، ورفع لقيمه بخفض سعر الصرف. اذ هناك من يقول في صالح الاقتصاد وهناك من يقول في غير صالحه. ولكن المؤشرات واضحة لا غبار عليها. نحن لسنا دولة منتجة ولا اقتصاد منتج، إذاً قد يكون من الاصلاح ان يكون لنا دينار قوي من خلال اليات معينة في السياسة النقدية، وبهيكلة المصارف، واعادة هيكلة النظام المصرفي، مؤسسات وعمليات وأدوات.

ان الإجراءات الحكومية هي إجراءات تضبيطيه رقابية، والمسألة الرقابية تأتي عندما يكون هناك خلل في الاداء. وما اراه انا في هذا الموضوع، قد استبدلت المصارف بشركات. التعليمات تقول ان الشركات يحق لها ان تأخذ دولار بال ثلاثمائة وعشرين او ثلاثمائة. وهذه الشركات يجب ان تقدم فواتير. الجانب الاخر هو في مسألة التوقعات، الان واقعنا يقرأ ان هناك اسعار متعددة. ألف وثلاثمائة وعشرين رسمياً، ألف واربعمئة وثمانين سوقياً، ومن الممكن ألف وخمسمائة وقد يصل الى مئة وستين إذا ماذا يعني هذا؟ يعني هذا اننا امام مأجورات في سعر الصرف وهذه الحقيقة في تقديري خطيرة لان سوف تزيد الرغبة في الاحتفاظ بالدولار والاهم من هذا ليس هناك تفعيل لما يسمى ادوات السياسة النقدية. نعم. عرض النقد اين هو؟ سعر الفائدة اين هي؟ ما هو حجم المدخرات؟ اين العملة في التداول؟ انا أجد ان معظم اللي يحتفظون بثروة تكون بالدولار. ترى من يحتفظ بهذه الكتلة النقدية الهائلة الكبيرة؟ اذا السؤال ما هو دور المصارف في عرض النقد. وهو النقطة الاهم. ثم اين هي تلك الكتلة النقدية التي يقال عنها ثمانين تريليون او مئة تريليون او الى اخره. هذه المشكلة حقيقة ليست وليدة اليوم. المهم من سنة 2010 تجد في السوق من يقول لك لا تخاف من ارتفاع الدولار.

لماذا؟ لان الحكومة ستبيع لماذا؟ لانها ستوزع رواتب وليس لديها نقد. ولا زلنا في هذه الدائرة. إذا كيف نخرج من هذه الدائرة؟ في الحقيقة خروجنا من هذه الدائرة يكمن في وضع مؤسساتنا بالشكل الصحيح وهذا يحتاج شوط طويل واعادة هيكلة بشكل صحيح. وتفعيل السياسة النقدية بأدواتها واهما عرض النقد وسعر الفائدة وتفعيل الدور الالهم لتعم على اقتصادنا. انا حديثي ليس في الاقتصاد. بل حديثي في الجوانب المالية والنقدية. تفعيل قيمة الدينار وغالبا ما نسأل لماذا سعرا ليس ثابتاً؟ لماذا سعرا متغير؟ عندنا احتياطات كبيرة ومن الممكن ان يكون الامر أقرب للسياسة منه الى المال والنقد.

د. إبراهيم الجلي

في البداية يجب ان نفهم ان هناك نافذتين لبيع الدولار في السوق، الاولى النافذة النقدية التي يباع فيها الدولار بشكل رسمي (كاش) يعني في داخل السوق العراقية والثانية نافذة الحوالات ويتم التحويل بين الحسابات المصرفية في البنك الفيدرالي الامريكي ما بين الدول من خلال اليات المقاصة اليومية التي تجري في البنك الاحتياطي الفيدرالي بين البلدان. حقيقة بعد العقوبات الامريكية على إيران بسبب برنامجهم النووي وبفعل العلاقة ما بين العراق وإيران واستيراد الغاز والتراضي عن موضوع التجارة مع العراق، يبدو ان هناك توجه امريكي لتجديد العقوبات الاقتصادية على إيران. ولاحظت الولايات المتحدة ان هناك افراط في موضوع الحوالات من الدولار، يعني زيادة في الاستيرادات العراقية وعند النظر في حجم الاستيرادات ومقارنتها بالحوالات اليومية ولوحظ وجود مبالغة في عملية التحويل وهذا دفع الإدارة الأمريكية للمتابعة الامنية ومراقبته. اذ هناك جهاز استخباراتي امريكي (الافاك) وظيفته مراقبه تدفق الدولار ومراقبة غسيل الاموال ومراقبة تدفق الدولار الى الجهات الإرهابية ونظرا للقانون الأمريكي في فرض العقوبات على إيران فهذا الجهاز بدا يمارس دور اخر من خلال مراقبة تدفق الدولار الى إيران والى حلفائها في المنطقة من خلال العراق نفسه. وهذا أدى الى تجديد وفرض رقابة والى تفعيل دور مؤسسه (الافاك).

والزم العراق بتنفيذ اليات الرقابة على الاستيرادات ولوحظ ان التغييرات الموجودة التي حصلت في الدولار النقدي نافذه النقد لم تنخفض فيها بالعكس تضاعفت

كمية الدولار داخل السوق العراقي وزادت أكثر من الضعف في التداول اليومي لكن المشكلة هي في الحوالات التي انخفضت بمقدار كبير يعني كانت قبل أشهر تتجاوز ال 200 مليون يوميا قبل الازمه ولكن بعد الازمة انخفضت احيانا الى 25 مليون ورجعت ايام حتى اصبحت قيمه هذه الحوالات مقدارها صفر. هذه الحوالات هي التي بدأت تكشف او تفضح عمليه التهريب لان السوق العراقي النقدي يحتاج في اليوم الى 30 مليون، وهذا يعني عندما نشاهد تدفق الدولار في نافذه النقد لا تتجاوز 30 مليون في اليوم والان بعد مضاعفه نافذه النقد الدولار بدا يرتفع وهذه فضحت عمليه التهريب. حيث ان الدولار في السابق كان يتم تهريبه من خلال نافذه الحوالات واليوم بدا يتم تهريبه عن طريق النافذة النقدية وطبعاً يعني هذا ان الضغط الامريكي بدا يفرض ويشد لإيقاف عمليه التهريب عبر الحوالات وقد توقفت الان لان هناك رقابة مباشرة والتحكم مباشر من البنك الفيدرالي الامريكي وطبعاً نحن لاحظنا بعد هذه الرقابة انه قد انهارت قيمه التومان وقيمة الليرة اللبنانية بشكل مباشر.

ورغم الاجراءات الحكومية وخفض السعر الرسمي للدولار والتشديد على منع التهريب لا زالت مسألة الحوالات مقيدة حتى اليوم ونسبتها اقل مما كانت قبل الازمة، ولهذا فان الاجراءات الحكومية ادت الى انخفاض لفته معينه ثم بدانا نشاهد اليوم عوده الدولار الى الارتفاع مجددا بسبب الضغط او الطلب المشدد على الدولار النقدي المشكلة اليوم هو زيادة الضغط على التجار اذ تحولوا من التداول في استخدام الدولار النقدي الى استخدام الحوالات. فمنع التهريب عبر الحدود ولجوء التجار الى موضوع الحوالات يحتم عليهم فتح حساب مصرفي في البنك التجاري العراقي ويقدم طلب رخصه استيراد لكن الاجراءات طويلة ويبدو ان الاجراءات ليست طويلة فقط وانما هناك تشديد من الخزانة الأمريكية بعدم زيادة نافذة الحوالات عن مقدار معين يكفي استيرادات العراق. ولكن حتى اللحظة هناك تهريب اذ النظرة الإحصائية الى الارقام لماذا في السابق كانت 30 مليون يكفي السوق العراقية اليوم احيانا يصل التداول اليوم الى 90 مليون!

ونستنتج من ذلك، ان الازمة ذات شقين شق سياسي بسبب تحكم الخزانة الأمريكية لتحقيق اهداف سياسية والعراق اصبح ساحة لتصفية او ساحه للصراع ما بين بلدين هما ايران وامريكا والأخر ان هناك ارادة خارجيه تفرض سلطتها وقراراتها على

الحكومة العراقية وانا اظن لازال التهريب مستمرا وما دام هناك ضخ للدولار في السوق والسعر مرتفع هذا دليل واضح على وجود التهريب لان الدولار لم يعد يكفي التجار اليوم كون هناك طلب غير اعتيادي على الدولار النقدي وهذا يفسر على ان الطلب لأغراض التهريب وهذه وجهة النظر التي توصلنا حتى اليوم من خلال متابعتنا لكميات الدولار واسعاره في السوق المحلية.

د. شوان زنكنة

في الحقيقة ان أصل المشكلة في العراق هي ليست وليدة اليوم وانما جاءت من جملة تراكمات وعوامل متعلقة بأزمة احتلال العراق وخرق الحصار المفروض على إيران وتجميد المباحثات النووية بين إيران والغرب وازمة اوكرانيا وارتفاع معدلات التضخم العالمية. وتوفير الدولار في الاسواق العراقية من قبل البنك المركزي العراقي، وعدم وجود نظام مالي ومصرفي لإدارة عمليات الاستيراد والتصدير في العراق جملة هذه الاحداث لم تأتي بين ليلة وضحاها هي جاءت خلال فتره زمنية بدءا من القرار الاممي 660 و631 في فرض الحصار على العراق وادخل العراق تحت طائلة المادة السادسة والسابعة من ميثاق الأمم المتحدة، ومرورا بقرار 986 برنامج النفط مقابل الغذاء ووصولاً الى احتلال العراق والقرار 1483 الخاص برفع الحصار واستحداث الصندوق العراقي للتنمية بهدف ايداع الواردات النفطية العراقية في هذا الصندوق الذي فتح حسابا وحيدا في البنك الفيدرالي الامريكي لدفع التعويضات وتحويل الباقي حسب اوامر تصدر من البنك المركزي العراقي تصدر من وزارة المالية التي تدير حساب البنك المركزي العراقي، ثم القرار 1956 في سنة 2010 الذي الغى هذا الصندوق وانهى بقاء العراق تحت طائلة البنك السابع، وبالتالي اصبح العراق غير مقيد بشروط الفصل، وبالتالي اصبح العراق له الحق في ان لا يودع واردات النفط في البنك الاحتياطي الأمريكي، لكن اصرت وزارة المالية على هذه الموارد في هذا البنك هذه علامة استفهام ويحتاج الى تعقيب ومتابعة.

ثم انهى العراق كل مشكلاته مع الكويت ودفع كل التعويضات العام الماضي وخرج كليا من البند السابع، وبالتالي اصبح العراق حرا طليقا في استغلال موارده، لكن

لم يتقدم البنك المركزي العراقي بسحب امواله من البنك الفيدرالي، وبدات الازمة حينما طلب البنك المركزي في بعض الحوالات المالية لبعض البنوك العراقية لم ينفذ هذا القرار وتصور كثير من الناس انه فرض الحصار من قبل البنك المركزي الامريكي بينما البنك المركزي ليس له علاقه بهذا الموضوع وليس هو كل الامر انه أموال وزارة المالية بسبب وجود عقوبات صادرة من جهاز مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية لم ينفذوا هذا الطلب هذه هي اصل المسألة الناس يتخبطون بين المركزي وبين الخزانة وحتى مفاوضات الوفد العراقي في واشنطن وفي اسطنبول كان مع الخزانة وليس مع البنك المركزي الامريكي المشكلة انه لماذا اموالنا موجودة في البنك الفيدرالي الأمريكي؟ من يأخذ كوشنات على هذا؟ من هو المسؤول عن هذا الامر؟

التزامن مع ظهور عقوبات على البنوك الذي اثر على الاسواق العراقية ومع تجديد العقوبات الامريكية على إيران، وتجديد الحصار ومنع دخول الاموال. والتي تزامنت ايضا مع الاضطرابات الايرانية. ادت هذه العمليات الى انخفاض سعره بشكل غير طبيعي. مما دفع البنك المركزي الايراني الى ضخ كميات كبيرة من الدولارات في الاسواق. حتى ان كان الدولار ممنوع الان لكنه مسموح تداوله في الأسواق الايرانية حتى يوفرون الدولار ويمنعون انهيار تومان، لذلك ظهرت الحاجة الى الدولار بصورة غير طبيعية من قبل إيران. لذا فالسوق العراقية هي السوق المناسبة القريبة السهلة لسحب الدولارات الى إيران. حوالات البنك المركزي العراقي من بعد الاحتلال لحد هذه الساعة هي حوالات تهريب وليست لأغراض تجارة. كل التجار العراقيين الذين يستوردون اموالهم عن طريق مكاتب الصرافة والحوالات وليست عن طريق البنوك لذلك كل الحوالات الخارجية كانت تذهب الى إيران. والولايات المتحدة تعلم بهذا الموضوع والعراق اليوم هو من يدفع الضريبة مرتين مرة ضغط امريكي ومرة سحب إيراني، كل اجراءات الحكومة العراقية من السفر للعلاج وتخفيض سعر الدولار هذه جريمة خفصوها الى ألف وثلاثمائة دينار. هذا ضربة كبيرة تتسبب بعجز موازنة ويؤدي الى عدم تمكن الحكومة من دفع رواتب الموظفين إذ انخفض سعر نفط الى اقل من ستين دولار.

د. إبراهيم الجليبي

من وجهة نظري ان اللقاءات بين الوفد العراق والوفد الامريكي في المباحثات الأخيرة هو لغرض -الطرف العراقي- تقليل من الشروط الامريكية على العراق. العراق لا يستطيع ان يتفاوض او ان يملي شروطه. الشروط هي بيد الخزنة الامريكية. العراق عليه ان يثبت حسن تعامله وان يثبت فاعليته وقدرته في منع التهريب. لكن حقيقة انا اقتصادي لست سياسيا ان الاجراءات المشددة هي ضد التجار وليس ضد المهربين، لانه اليوم التاجر هو الذي يتعرض للضغط، الحوالة كانت قبل الازمة كانت تكلف \$40 دولار للعشرة ألف دولار اليوم تكلفة الحوالة \$350 لك \$10000، وكأنه هو منع التجار من الدولار وتوجيه كل الدولار الموجود في السوق لأغراض التهريب لسد النقص الموجود بسبب منع الحوالات.

فمتابعة الموضوع من خلال نافذه البنك المركزي وكميه المعروض من الدولار النقدي والحوالات لا نجد اي تطور حتى لو كان الدولار بالمجان لن يخفض سعر الدولار في السوق نحن نسميها شواعية تؤدي الى خفض مؤقت للدولار الى السعر التوازني الذي يحدده الحاجه الى الدولار واليوم ليست حاجه عراقية اليوم لو يتوقف التهريب سيعود الدولار الى سعره الاعتيادي وهذا مؤشر لدينا ومؤشر لدى الامريكان على ان عمليه التهريب هي موجوده ومستمرة وبالتالي سوف تستمر وهذا يعني ان الإدارة الأمريكية لن تتنازل عن شروطها وسوف تستمر بتقييد الدولار ما دامت انها مقتنعة ان التهريب مستمر وسوف يتحمل طبعاً اكيد السوق العراقي والانتاج العراقي.

ان الاجراءات الحكومية في السوق لم تنجح في حل الازمة اذ أحدث نوع من الخلل في التوازن ومحاولة خفض الدولار وسحبه للانخفاض ليس العامل الرئيسي هو سعره الرسمي انما هو كمية الدولار الموجودة وما تسد حاجه السوق. فالمشكلة ليست في السعر الرسمي حتى لو أصبح الدولار بالمجان هذا لا يؤثر الا لفتهر مؤقتة ثم تأتي الى العامل هو بكمية المعروض من الدولار والحاجة السوق اليه. فالموضوع خارج ارادة الحكومة يجب على الحكومة ان تضبط او تمنع التهريب بشكل كامل سوف يكفي الدولار النقدي يكفي حتى التجار الذين ليس لديهم مصرفيه كما كان في السابق كان يكفيهم لكن اليوم السحب من خارج الحدود والضغط الخارجي وليس الداخلي وهذا

واضح لدينا واضح اكيد لدى الامريكان والامريكان سوف لن يتنازلوا عن قيودهم وعن شروطهم فان لم يتلمسوا ان هناك اجراءات حكومية جاده لمنع هذا التسريب للدولار الى خارج الحدود العراقية أتوقع سيزداد سوءا.

د . سرمد الجميل

في الحقيقة بعد عام 2003 الى اليوم وبعد ان تم رفع الحصار وخروجنا من الفصل السابع، لا يمكن ان احول 100 دولار او ان استلم 100 دولار من اي مصرف الا بالطريق الخارجي عن طريق مكاتب الصيرفة وهي عبارة عن منظومة محلية فقط في حين ان العالم وأصحاب رؤوس الاموال والاعمال يعرفون ان هناك تداخلا ماليا في المنظومات المالية والمصرفية في العالم. والسؤال من يعترف بمصارفنا اليوم؟ لا أحد ما هي المصارف المراسلة لنا؟ لا أحد ... وهذا الموضوع اضحى أكثر من 33 عام منذ سنة 1985 حيث وقف التصدير والاستيراد والخبرات انتهت في المصارف لا يوجد عندنا خبرات في الاعتمادات المستندية لا بل لا يوجد عندنا من يقرأ مصطلح بالإنجليزي، كون ان الاعتمادات المستندية كلها باللغة الإنجليزية اليوم عندما نضع اجراءات لحفظ الثروة نقول هذه كذا وهذه نعم لقد لعبت السياسة بنا طيلة الأربعين سنة وما الدولار الا نتيجة طبيعية لهذا الامر.... كل الدول لديها البنك الفيدرالي والخزانة الأمريكية وسندات أمريكية كل دول العالم تحتفظ بها كاحتياطات خارجية وقد أعلنوا هذا أكثر من مره ولو لم يكن هناك هذا الصندوق 100 مليار لكانت كلها ذهبت للمطالبين بالديون هذا تبريرهم هناك التزامات على العراق وامريكا وقفت ضدهم وبذلك حفظت لنا ذلك ولسنا بهذا الصدد الامر داخل 100% يجب ان تعيد للمنظومة المالية والمصرفية هيبتها دعك من الحكومة. المسألة فنيه بحتة لا يمكن ان تسمح لاي سياسي ان يتدخل في مساله مهمة جدا وهي سعر الصرف حيث يحفظ العلاقة بين الاقتصاد الداخل الذي هو البوابة للخارج. اذ كان التاجر ملاحق ومكاتب الصيرفة ملاحقة والناس الان تسأل 90% منه ترغب ان تحتفظ بالدولار لان ليس هناك ثقة وهذه مسألة مهمه جدا متى نثق او احتفظ بالدينار العراقي؟

د . إبراهيم الجليبي

يوجد مشكلة اقتصادية والعراق يعتمد على النفط، اذ لا توجد حكومة تبيع الدولار من اجل ان توفر رواتب للموظفين سوى فقط في العراق للأسف الشديد لان عادة الحكومات تمول رواتبها من الضرائب. المشكلة الكبيرة ان الحكومة تبيع الدولار من اجل ان تحصل على الميزانية التشغيلية هناك ازمة سيولة بالدينار العراقي قد تحدث لان البنك المركزي الذي يبيع الدينار لابد ان يعود ويشترى دينار مره اخرى ليوفر حاجة الحكومة وشراء الدينار معتمد على طلب يعني على طلب التجار او التجار واستيرادهم حتى يبدلوا الدينار بالدولار والاجراء الصحيح هو ان الحكومة تمول ميزانيتها وتمول رواتبها من الضرائب وليس من بيع النفط هذه المشكلة الكبيرة.

السيناريوهات المتوقعة دكتور سرمد الجميل

في الحقيقة ان الدولار عملة مالية دولية (انترناشونال) وقد حفظت امريكا احتياطياتها بالدولار. الدولار العملة العالمية لا ايوان ولا باون ولا روبل، الدولار سيد العالم من سنة ال 45 الى اليوم الدولار 70 90 % 100 % من مبيعات النفط بالعالم 100 مليون برميل باليوم تتم بالدولار 70 80 % من الصفقات العالمية عالميا بالدولار ملاذ امن حتى الذهب يقيم بالدولار فهذه الأسطوانة الدولار مبدلة بمعرفة شنوا يوان ومع هذا دعنا من هذا الامر انا مع هذه القصة منذ اكثر من 50 سنة منذ بدأت اقرا في الدولار ليس تقديسا للدولار لكن هذا هو الواقع فلنتعامل وكثير من الدول حاولت ولكن فشلت كون ان الدولار بقى سيد الموقف نتعامل معه على الاقل في الاجل المتوسط عشر سنوات وبعد ذلك نثور على الدولار، المهم بناء مؤسستا وبناء منظومتنا المالية والنقدية وحسن التعامل فنيا وانا قد ما اتفق مع استاذ جريير في المسالة السياسية نحن نتناقش مسالة فنية مالية نقدية بحتة ان كان هناك سياسة فهناك عامل خارجي.

ان السيناريوهات في النظام الديمقراطي لا يمكن ان يكون (الحبل على الغالب) اذ في النظم الحرة - قد كتبت هذا من اكثر من خمسة وعشرين سنة في التحرر المالي والنقدي كون ان التحرر هو رديف الديمقراطية- ما طرح الان من اجراءات هي تطبيق العمل المالي في العراق عندما وجد ان هناك خللا بالمنظومة المالية قالوا ضبطوا امركم فلنضع هذه المنصة للتضبيب ان كنتم لستم قادرين على اصلاح المنظومة المالية التي اشر لها صندوق النقد الدولي، اذا هي منظومه تضبيطيه، ولكن لا يمكن

ان تتحول الى اجراءات تعسفية يعني لا يمكن ان يأتي التاجر واسجل له واقول له لماذا ما تبيع بسعر الدولار 1320 طيب الشركة تشتري ب 1320 وتبيع لتاجر والمستورد وثمة تاجر الجملة ليصل ب 1450 اذا انا لست مع الاجراءات التعسفية انما مع الاجراءات التضييقية.

الامر بأيدنا طبعاً انا لست متخذ قرار قد يكون هذا السيناريو ماشي ان لم يتخذ متخذ القرار الخيار الصحيح -ارجو ان تكون واضحة- ان اتخذ صانع القرار العقلاني والصحيح في ذلك وضبط اموره تطبيقياً واجراءات تضييقه فعلاً وفق السياقات واتبع شروط المؤسسات الدولية في القروض والتمويل والتسهيل ولكن الالم ان نخلق الثقة كون الثقة مهزوزة دولياً ومحلياً. داخليا اعاده الثقة هذا يحتاج لوقت كبير اعادة المنظومة يحتاج لوقت كبير ولكن لا بد من هذه الاجراءات التضييقية لكي تجد المؤسسات فسحة للعمل.